جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى التنمية "بالتطبيق على محافظات شمال الصعيد"

The Role of Micro, Small and Medium Enterprises in Development "Application on Northern Upper Egypt governorates"

إعداد

عماد محروص ربيع محمد

إشراف

أ.د. فريد أحمد عبد العال

بحث لاستكمال

متطلبات الحصول علي درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

القاهرة

(٢٠٢٠)

مستخلص البحث

استهدف البحث التعرف على دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، لبيان فعاليتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية واستيعاب المزيد من فرص العمل للحد من معدلات البطالة والفقر، بالتطبيق على محافظات شمال الصعيد، باستخدام المنهج الوصفي، وأعتمد الدارس على جمع البيانات وتحليلها من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك للوقوف على دورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال المزايا النسبية المتاحة فى هذه المحافظات، مما يسهم فى استيعاب المزيد من فرص العمل و توفير المنتجات المحلية بأسعار مناسبة، وذلك فى ضوء محاور ومستهدفات تطوير محافظات شمال الصعيد. وقد أكدت الدراسة على دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تمويل هذه المشروعات بمحافظات شمال الصعيد، من خلال ضخ استثمارات تقدر بنحو ٦,٤٢ مليار جنيه خلال الفترة محل الدراسة، مما أسهم فى تمويل ٦٦% من المشروعات متناهية الصغر، ٢٥ % من المشروعات الصغيرة و٩ % للإقراض المباشر، وقد أسهم ذلك في اتاحة نحو (٦٩٦) ألف فرصة عمل، ٤٢% منها استحوذت عليها محافظة المنيا، يليها محافظة بنى سويف بنسبة ٣٢ %، ومحافظة الفيوم بنسبة ٢٦ %. وقد أوصت الدراسة بأهمية قيام جهاز تنمية المشروعات بوضع خطة استراتيجية واضحة ومتوازنة ومحددة الاهداف للاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بالمحافظات، مع ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق أهداف المجتمع.

الكلمات المفتاحية

الصناعات الصغيرة، الصناعات المتوسطة، التنمية الاقتصادية، البطالة.

ABSTRACT

The research aimed to identify the role of micro, small and medium-sized enterprises in development during the period (2010-2019), to demonstrate their effectiveness in achieving economic development and absorbing more job opportunities to reduce unemployment and poverty, by applying to the governorates of northern Upper Egypt, using the descriptive approach, and the learner relied on data collection and analysis through the Medium, Small and Micro Enterprise Development Authority, in order to determine its role in achieving economic development and exploiting the comparative advantages available in these provinces, which contributes to absorbing more jobs and providing Local products at affordable prices, in light of the axes and targets of the development of the provinces of northern Upper Egypt. The study emphasized the role of the SME Development Agency in financing these projects in the governorates of northern Upper Egypt, through the investment of an estimated 6.42 billion pounds during the period studied, which contributed to the financing of 66% of micro projects, 25% of small enterprises and 9% for direct lending, which contributed to the availability of about (696) thousand jobs, 42% of which was acquired by Menia governorate, followed by The Province of Beni-Suef governorate by 32%, and The Province of Al-Fayoum by 26%. The study recommended the importance of the Project Development Agency developing a clear, balanced and targeted strategic plan to take advantage of the comparative advantages available in the provinces, with the need for coordination between the various stakeholders to achieve the goals of society.

Key words

Small industries, medium-sized industries, economic development, unemployment.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
القسم الأول: الإطار النظرى	**١-١٠**
١/١ مقدمة البحث	**١**
٢/١ مشكلة البحث	**٢**
٣/١ أهداف البحث	**٣**
٤/١ تساؤلات البحث	**٣**
٥/١ متغيرات البحث	**٣**
٦/١ أهمية البحث	**٣**
٧/١ حدود البحث	**٤**
٨/١ مصطلحات الدراسة	**٤**
٩/١ الدراسات السابقة	**٥**
١٠/١ التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية	**٨**
القسم الثاني: الإطار التطبيقي	**١٢-١٥**
١/٢ مقدمة	**١٢**
٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى العملية التنموية	**١٢**
١/٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى توليد القيمة المضافة	**١٣**
٢/٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى توفير فرص عمل	**١٣**
٣/٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مواجهة البطالة	**١٣**
٣/٢ تجربة مصر فى المشروعات الصغيرة	**١٣**
القسم الثالث: الإطار التحليلي	**١٦-٢٨**
١/٣ الإطار القانونى	**١٦**
١/١/٣ السمات القانونية الحالية	**١٧**
٢/١/٣ ملامح قانون المشروعات الصغيرة رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤	**١٧**
٣/١/٣ قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤	**١٨**
٤/١/٣ مميزات القانون الجديد	**١٨**
٢/٣ الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى نطاق إقليم شمال الصعيد	**١٩**

١/٢/٣ السمات العامة لإقليم شمال الصعيد	**١٩**
٢/٢/٣ قوة العمل وعدد المتعطلين ومعدل البطالة لسكان إقليم شمال الصعيد	**٢٠**
٣/٣ تحليل الوضع الراهن للإقليم	**٢٢**
٤/٣ دور جهاز تنمية المشروعات فى إقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩)	**٢٣**
١/٤/٣ تطور حجم الاستثمارات والوزن النسبي للمشروعات الممولة	**٢٣**
٢/٤/٣ تطور حجم الاستثمارات والوزن النسبى للمحافظات الممولة	**٢٤**
٣/٤/٣ تطور فرص العمل والوزن النسبى للمحافظات الممولة	**٢٦**
٤/٤/٣ تكلفة فرصة العمل فى المشروعات التى تم تمويلها من خلال جهاز تنمية المشروعات	**٢٨**
٥/٣ النتائج	**٢٩**
٦/٣ التوصيات	**٣٠**
قائمة المراجع	**٣١**

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (١) تطور قوة العمل وعدد المتعطلين ومعدل البطالة لسكان شمال اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٧)	٢١
جدول رقم (٢) تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إقليم شمال الصعيد	٢٢
جدول رقم (٣) تكلفة فرصة العمل حسب نوع المشروع الاقراض المباشر، المشروعات متناهية الصغر والصغيرة قبل تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦ وبعده	٢٨

فهرس الاشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم (١) توزيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (منشأة) عام ٢٠١٩	١٥
شكل رقم (٢) التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٨	١٥
شكل رقم (٣) موقع إقليم شمال الصعيد	١٩
شكل رقم (٤) معدل النمو السكانى لمحافظات شمال الصعيد مقارنة بإجمالى الجمهورية خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠١٧)	٢٠
شكل رقم (٥) تطور معدل البطالة لمحافظات إقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٨)	٢١
شكل رقم (٦) تطور حجم استثمارات جهاز تنمية المشروعات فى اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٩)	٢٣
شكل رقم (٧) التوزيع النسبى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والاقراض المباشر من إجمالى استثمارات جهاز تنمية المشروعات خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩)	٢٤
شكل رقم (٨) تطور حجم استثمارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٩)	٢٥
شكل رقم (٩) التوزيع النسبي لإجمالي استثمارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات إقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٩)	٢٥
شكل رقم (١٠) التطور العددى لفرص العمل المتاحة من خلال تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٩)	٢٦
شكل رقم (١١) تطور تكلفة فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات إقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠١٩)	٢٧

القسم الأول: الإطار النظري

١/١ مقدمة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبَل دول العالم كافة والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. حيث تلعب هذه المشروعات دورا كبيرا في استغلال المزايا النسبية المتاحة وتوظيفها في اتاحة المزيد من فرص العمل، مما يسهم في توفير المزيد من فرص العمل، ويعمل على استيعاب معدلات البطالة ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الإقتصادية في الدول النامية ومنها مصر متردي ومعدلات النمو منخفضة، ويؤدى إلى ارتفاع معدلات التنمية خاصة في المناطق التى تعانى من نقص فرص العمل ويرتفع بها نسب الفقر. وتعد هذه المشروعات أحد المداخل الهامة التى أسهمت في تحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم من خلال تبنى ودعم سياسات واضحة لتفعيل دور هذه المشروعات في محاولة الحد من البطالة والفقر.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص إعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وحيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى قوة ديناميكية تدفع الاقتصاد نحو النمو المستدام, وتخلق فرص عمل وتدعم الملكية الخاصة وتتميز بالمرونة , حيث يمكنها التكيف بسرعة لتغيير الطلب في السوق وظروف العرض؛ بل وتولد فرص عمل كثيرة , وتساعد على تنويع الانشطة الاقتصادية على سد احتياجات الافراد ؛ وتساهم في التصدير؛ ومن أجل تعزيز دور القطاع الخاص يجب توفير سياسات تعزز الإطار المؤسسى والتنظيمى كما يجب توفير معلومات وتوفير المعرفة والوعى المشترك للقطاع.

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية، حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

٢/١ مشكلة البحث:

تم تحديد مشكلة البحث من خلال الاطلاع على:

١/٢/١ دراسة (هبة عبدالمنعم،٢٠١٩)، والتي أشارت الى الدور الذى تقوم به المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتزداد دور هذه المشروعات نتيجة التحولات العالمية التى من شأنها إحداث تغير فى هيكل انتاج السلع والخدمات اتجاه الاعتماد على مدخلات الانتاج التى توفرها تلك المشروعات.

٢/٢/١ تقرير التنمية العربية، الاصدار الرابع ٢٠١٩، الذى بين ما واجهته المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العديد من الاشكالات لعل أبرزها فى الدول العربية تبنى واقرار سياسات تستهدف دفع وتنمية تلك المشروعات، ولكن دون التزام حقيقي وضوابط حكومية واضحة تضمن تنفيذ هذه السياسات بكفاءة وفاعلية.

٣/٢/١ دراسة (آليات تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية جنوب مصر ، دراسة حول إعداد خرائط الفقر لإقليم شمال الصعيد ،٢٠١٥): خلصت الدراسة الى عدم وجود تمايز داخل الاقليم من حيث إجمالى الناتج المحلى للفرد داخل قرى الاقليم, وكذلك البنية التحتية، وكذلك الظروف السكنية, والخدمات الاجتماعية نتيجة لانتشار الامية في الاقليم بصفة كبيرة جدا وانخفاض نسب الحاصلين على المؤهلات الجامعية بالإضافة الى ارتفاع البطالة والفقر مقارنة بإقليم القاهرة الكبرى وشمال البلاد، أما بالنسبة الى إجمالى الناتج القومى فيعتبر ثابت في الاقليم لأن النشاط الأساسي للإقليم هو الزراعة ولكن النشاط الصناعي لا يمثل تواجد كبير في الإقليم، ونتيجة لما سبق يعتبر الفقر في الاقليم ليس فقراً مادياً فقط بل الفقراء محرومون ايضاً من الخدمات الاجتماعية ولا تتوافر لديهم البنية التحتية. وبناءً عليه أوصلت الدراسة بالعديد من التوصيات ومنها الاهتمام بتطوير النشاط الاقتصادي في الاقليم وخصوصاً الصناعي وذلك ببناء وتخطيط لمناطق صناعية جديدة والاهتمام بالسياحة داخل الاقليم.

٣/٢/١ النشرات السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة في الفترة الزمنية (٢٠٠٨- ٢٠١٨) الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والتي أشارت الى ارتفع عدد العاطلين في إقليم شمال الصعيد من ١١٠ ألف متعطل عام ٢٠٠٨ الى ٣٢٣ ألف متعطل عام ٢٠١٧ أى بنسبة ١٩٣,٤ % خلال العشر سنوات، ويرتكز ٥٣% من العاطلين في محافظة المنيا، على الرغم من توافر العديد من الامكانيات والموارد الطبيعية الغير مستغلة في هذا الاقليم مع تميزه بالإنتاج الزراعي في مصر وخصوصاً محافظة المنيا.

وفى ضوء ما سبق أمكن تحديد مشكلة البحث، والتى تمثلت في ملاحظة العديد من المشاكل في اقليم شمال الصعيد، ومنها أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادي للإقليم متردى ومعدلات النمو منخفضة وتزايد معدلات البطالة التى وصلت الى اكثر من ١٠%، الأمر الذى أدى الى تقليل مستوى الدخل و زيادة معدلات الفقر التى قد وصلت الى ٥٤,٧ % بمحافظة المنيا عام ٢٠١٨، وكل هذا يؤدى أيضا الى الهجرة من الإقليم الى الاقاليم المجاورة كإقليم القاهرة الكبرى والدلتا بحثا عن فرص عمل، مما يؤدى الى زيادة التكدس بهذه الاقاليم، مما أوجد الدافع الى إجراء البحث الحالى لدراسة دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في تنمية الاقليم الاقتصادية لما لها من العديد من الخصائص التى تميزها ومناسبة ومتكيفة مع الظروف البيئة للإقليم.

٣/١ أهداف البحث:

التعرف على الدور الذى تقوم به المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة، مع عمل تحليل لبعض هذه المشروعات فى محافظات شمال الصعيد.

٤/١ تساؤلات البحث:

١/٤/١ التساؤل الرئيسى: ما هو مفهوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟ وما هي المعايير المستخدمة لتصنيفها؟

٢/٤/١ التساؤلات الفرعية:

- ما هو معدلات البطالة فى محافظات الاقليم؟
- ما هي الفرص المتاحة لتنمية تلك المشروعات فى الاقليم؟
- ما هو واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في إقليم شمال الصعيد؟
- ما هى تكلفة فرصة العمل في المشروعات (الاقراض المباشر – متناهية الصغر – الصغيرة)

مما سبق أمكن تلخيص مشكلة الدراسة فيما يلى:

- يوجد معدلات بطالة مرتفعة فى اقليم شمال الصعيد مما يقلل مستوى الدخل والذى يترتب عليه زيادة حدة الفقر، مما يستدعى الى حتمية وجود المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالإقليم وزيادتها لما لها من دور كبير فى تخلق العديد من فرص العمل.
- ما هو الأثر المترتبة على إجمالى حجم استثمارات/عدد مشروعات/فرص عمل التى تم تمويلها من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة البطالة فى إقليم شمال الصعيد ؟

٥/١ متغيرات البحث:

- **المتغير المستقل: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية.**
- **المتغير التابع: محاور ومستهدفات تطوير إقليم شمال الصعيد.**

وفى ضوء ما سبق أمكن توضيح متغيرات الدراسة والتى تمثلت فى المتغير المستقل وهو دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية (تقليل معدل البطالة / توفير فرص عمل مناسبة وقريبة / توفير المنتجات المحلية بأسعار مناسبة)، والمتغير التابع وهو محاور ومستهدفات تطوير إقليم شمال الصعيد.

٦/١ أهمية البحث:

يلقى البحث الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومدى مساهمتها في عمليات التنمية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم فى تحقيق التنمية ومحاربة الفقر حيث أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تساهم فى تحقيق الآتى:

- تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية.
- استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات، مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة على انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط.
- التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.
- تلعب دورا مهما في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من الأقاليم الأقل نموا إلى الاقاليم الأكثر نموا في الدولة نفسها.
- كما يمكن الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المشرعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات في الوقت الراهن لتحقيق معدلات التنمية المنشودة والمستهدفة في استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

١/٧ حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** محافظات إقليم شمال الصعيد (بني سويف – الفيوم – المنيا).
- **الحدود الزمانية:** سوف يتم عمل تحليل للمشروعات للفترة الزمنية (٢٠١٠ – ٢٠١٩).
- **الحدود الموضوعية:** دور المشروعات متناهية الصغر والصغير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

١/٨ مصطلحات البحث:

- **التنمية الاقتصادية:**

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها ذلك الجانب المادي الذى تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأى تنمية، وتعرف أيضاً على أنها العملية التى يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف الى إلى حالة التقدم وذلك يقتضى إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف الى إحداث زيادة الطاقة الانتاجية للموارد الاقتصادية، ومن ثم يمكن تعريفها إجرائياً على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم للمجتمع والرفاعية والسعادة للأفراد" (نعمة الله نجيب، ٢٠٠٠).

- **المشروعات الصغيرة: ليس لها تعريف موحد، كما يتضح من التعريفات التالية:**

- تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها تلك الصناعات التى يعمل بها أقل من عشرة عمال (١-٩) عامل، والصناعات المتوسطة هي تلك الصناعات التى يعمل بها من (١٠-٩٩) عاملاً، وما يزيد في مشروعات كبيرة (حسين عبدالمطلب الاسرج، ٢٠١٣)

- وتعرِّفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية), كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة, وتلك التي تزيد فيها بين ٥٠ و ١٠٠ عاملاً بالمشروعات المتوسطة (احسان خضر، ٢٠٠٢).
- ويعرفها بنك التنمية الصناعية الصناعات الصغيرة بأنها التى يزيد فيها حجم الاستثمار بدون (الأراضي والمباني) عن مليون جنيهاً ولا يزيد رأسمالها عن نصف مليون جنيهاً وتتراوح العمالة فيها من (١٠-٥٠)عاملاً (عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص٢٢).
- كما يعرفها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لقانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية والتى تنص على أن كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً (تجارياً أو إنتاجياً أو خدمياً)، ولا يقل رأس مالها عن خمسون ألف جنيهاً، ولا يتجاوز المليون جنيهاً ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسون عاملاً فهى مشروعاً، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً (اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً) والتي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنية(عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص٢٢). **وهذا هو التعريف الذى يتباه الدارس في البحث.**

٩/١ الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التى ربطت بين أهمية ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فهناك أراء متنوعة فيما يتعلق بتأثير ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية تم التوصل إليها من خلال عديد من الدراسات على النحو التالى:

١- **دراسة ميساء حبيب سلمان (٢٠٠٩) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية:** تناولت الباحثة في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

٢- **الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة(المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية).** تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة

وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة. ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً عملت الدراسة على محاولة تحديد استراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

٣- **دراسة إدريس محمد صالح (٢٠٠٩): بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية):** وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات من وجهة نظرهم ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

٤- **دراسة رامي زيدان (٢٠٠٥): بعنوان (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية):** وقد نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠١، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءً منها مهدد بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

٥- **دراسة Stoner** (1983): أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (٤٥١) مؤسسة صناعية صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة / التكنولوجيا، والقوى العاملة، والعوامل الاقتصادية، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

٦- **دراسة Decarlo and Lyons (1980):** نُفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها في دنيا المشروعات، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، والمزودين (أو الموردين)، والمستهلكين، والتغير التكنولوجي، وقرارات الإدارة الاستراتيجية لهذه المشروعات.

٧- عبد الرسول, حسن (٢٠٠٨) إدارة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان: حيث هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لبنان والتعرف على المشكلات والصعوبات التى تواجه نموها كما يهدف الى تحديد الدور المهم الذى يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه في نجاح الاقتصاد اللبنانى. النتائج التى توصلت لها هى أن المشكلات التمويلية تعتبر من أهم المشكلات التى تواجه تلك المشروعات وخاصة عقبة الضمان والتى تشكل العقبة الكبيرة في وجه تلك المشروعات، بالإضافة الى الموارد البشرية والخبرات المتراكمة تلعب دورا هاما في نجاحها.

٨- **هبة عبد المنعم, الوليد طلحة, طارق اسماعيل (٢٠١٩) النهوض بالمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية:** شهد دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية تنامياً ملحوظاً بحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي في الدول المتقدمة والنامية، نتيجة عدد من التحولات العالمية البارزة التي كان من شأنها إحداث تغيير في هيكل إنتاج السلع والخدمات باتجاه المزيد من الاعتماد على مدخلات الإنتاج التي توفرها هذه المشروعات، وهو ما عزز من دورها الاقتصادي كحلقة رئيسة في شبكات الإمداد العالمية (Global Supply Chains). تتمثل أبرز هذه التحولات في ظهور أساليب إنتاج جديدة أقل كلفة، وأكثر مرونة نتيجة الاتجاه نحو عولمة أسواق العمل والمنتجات، وانتشار أساليب "تعهيد الأعمال" (Business Outsourcing) من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كذلك ساهم ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن عمل في الكثير من دول العالم وظهور ثقافة ريادة الأعمال في دعم التوجه نحو تأسيس عدد كبير من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. أثبتت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أعقاب تلك الفترة قدرةً كبيرةً على الابتكار والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج ومرونة وكفاءة أكبر في التعامل مع ظروف الأسواق مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وفي استخدام مدخلات الإنتاج المحلية، وهو ما جعلها تلعب دورا مهما في سلسل الإمداد العالمية لكبريات الشركات العالمية ودوراً بارزا في الإنتاج والتوظيف في الكثير من دول العالم.

٩- **المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنمية العربية الاصدار الرابع (٢٠١٩):** المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة: توسعت هذه الدراسة لترصد ما تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قيود وتحديات تؤثر عليها وعلى آفاق، وتوصلت الدراسة الى عدم فاعلية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات الدول العربية, وخاصة عند مقارنتها بالدور المناظر لها في تجارب الدول المتقدمة بل والنامية أيضاً. حيث واجهت المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الإشكالات

لعل أبرزها قيام الدول العربية وبنسب متفاوتة بتبنى وإقرار سياسات تستهدف دفع وتنمية تلك المشروعات، ولكن دون التزام حقيقى وضوابط حكومية واضحة تضمن حسن ودقة التنفيذ. وفى هذا الاطار، فقد تم الاقتراح بإطلاق دعوة لتبنى والشروع في "العقد العربى لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داعم للتحول الهيكلى والاستدامة التنموية ٢٠٢٠-٢٠٣٠", ليكون الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أداة فعالة لتحقيق كافة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتقنية وانجاز التحول الهيكلى والاستدامة وتقليص فجوات التنمية بين الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية من جانب وبين نظرائها في الدول المتقدمة والصاعدة من جانب آخر.

١٠- **آليات تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية جنوب مصر "دراسة حول إعداد خرائط الفقر لإقليم شمال الصعيد" (٢٠١٥):** خلصت الدراسة الى عدم وجود تمايز داخل الاقليم من حيث إجمالى الناتج المحلى للفرد داخل قرى الاقليم، وكذلك البنية التحتية, وكذلك الظروف السكنية، والخدمات الاجتماعية نتيجة لانتشار الامية في الاقليم بصفة كبيرة جدا وانخفاض نسب الحاصلين على المؤهلات الجامعية بالإضافة الى ارتفاع البطالة والفقر مقارنة بإقليم القاهرة الكبرى وشمال البلاد، أما بالنسبة الى إجمالى الناتج القومى فيعتبر ثابت في الاقليم لأن النشاط الأساسى للإقليم هو الزراعة ولكن النشاط الصناعي لا يمثل تواجد كبير في الإقليم, وعدم توافر النية التحتية من مياه وصرف صحى، ونتيجة لما سبق يعتبر الفقر في الاقليم ليس فقراً مادياً فقط بل الفقراء محرومون ايضاً من الخدمات الاجتماعية ولا تتوافر لديهم البنية التحتية. وبناءً عليه أوصلت الدراسة بالعديد من التوصيات ومنها الاهتمام بتطوير النشاط الاقتصادى في الاقليم وخصوصاً الصناعى وذلك ببناء وتخطيط لمناطق صناعية جديدة والاهتمام بالسياحة داخل الاقليم.

١٠/١ التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة نجد أن بعضها تحدث عن توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف فى طريق تنمية تلك المشروعات وتمنعها من أداء دورها فى عملية التنمية، وكذلك أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي فى الصناعات الصغيرة .

وقد توصلت الدراسة من خلال المسح المرجعي للدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث الحالي الى أن هناك جهوداً كبيرة بذلت من قبل العديد من الباحثين، واجريت العديد من الابحاث والدراسات فى مجال التنمية الاقتصادية سواء فى إقامة وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل دراسة كل من: (ميساء،٢٠٠٩)، (صالح، ٢٠٠٩)، (زيدان، ٢٠٠٥)، (Stoner, 19983)، (Decarlo,1980)، (عبد الرسول، ٢٠٠٨)، (هبة، ٢٠١٩)، (المعهد العربى للتخطيط،٢٠١٩)، (هيئة التخطيط العمرانى، ٢٠١٥).

<u>وقد تم اختيار الدراسات والبحوث الأكثر ارتباطاً بموضوع البحث مع مراعاة الحداثة، والتى بلغ عددها (١٠) أبحاث ودراسات، منها (٥) دراسات عربية، (٢) أبحاث أجنبية، و (٣) أبحاث ودراسات محلية. ويتحليل البيانات المتوفرة تمكن الدارس من الاستفادة بالآتي:</u>

- جمع الإطار النظرى وجمع المعلومات، وتحديد المتغيرات واختيار منهج الدراسة وإجراءاتها والأساليب الإحصائية، والتعرف على كيفية تحليل الأبعاد الخاصة بمحاور ومتغيرات الدراسة.
- إبراز أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، واسباب عدم نجاحها فى بعض الدول النامية والتحديات التى واجهتها المشروعات فى تلك الدول.
- إعداد أهداف الدراسة وأهميتها والمناهج المستخدمة فى تطبيقها، كما أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية فى صياغة التساؤلات البحثية.

كما أنه بالرغم من الإسهامات القيّمة التى أضافتها البحوث والدراسات السابقة الى التراث الأدبي فى مجال تفعيل دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه تقوم بعض الدول بوضع الخطط الاستراتيجية وتبنى السياسات اللازمة لتنمية تلك المشروعات، ولكن تغيب عملية المتابعة والتقييم لهذه الخطط والسياسات وينتج ذلك من دراسة الواقع لتلك المشروعات.

ولتحديد الفجوة البحثية سوف يقوم الدارس بعرض أهداف الدراسات السابقة ونتائجها بالمقارنة مع أهداف الدراسة الحالية وتحديد الفجوة بينهما، على النحو التالي:

أولاً- اهداف الدراسات السابقة:

- بيان دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- بيان استحواذ المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على نسب تشغيل عالية مقارنة بالمشروعات الكبرى.
- التعرف على أبرز العوامل التى تساهم في تحسين أداء وتنمية المشروعات الصغيرة.

وقد اتفقت هذه الدراسات في نتائجها وكانت كالتالي:

- الدور البارز الذى تقوم به تلك المشروعات في تنمية المجتمعات.
- التعرف على أهمية تلك المشروعات في مواجهة البطالة.
- قوة العوامل التنظيمية (السياسة المتبناه، دعم الادارة، حرية التصرف، الحوافز، القيود التنظيمية) وسلوك ريادة الاعمال إجمالاً وأبعاده (الفنية، الابتكارية، المبادرة، تحمل المخاطرة).
- قوة البعد الإداري والتشريعى في تطبيق آليات التحفيز والتسهيل لإنشاء المشروعات الصغيرة.
- التعرف على الأثر للاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تعلم الثقافة التكنولوجية وارتفاع مستوى المهارات الحرفية له تأثير مباشر سلوكيات العمل الابتكاري للموارد البشرية.

ثانياً- الفجوة البحثية:

- لم يتوصل الدارس الى وجود دراسات سابقة تناولت تحليل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في الحدود المكانية والزمنية المذكورة عالية.

- لم تحقق الدراسات السابقة قيد البحث في الاهداف ولم تتوصل الى نفس النتائج.
- لم تتعرض الدراسات السابقة قيد البحث في الاهداف ولم تتوصل لنفس النتائج لوضع برامج مقترحة لتحسين أداء وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- لم تتعرض الدراسات السابقة الى دراسة وتحليل بيانات فعلية فى حدود مكانية، لتحسين أداء الأجهزة والجهات المنوطة بتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تلك الحدود وما يماثلها.

ثالثا- أهداف الدراسة الحالية:

اختلفت الابحاث والدراسات السابقة فى الأهداف وفق طبيعة كل دراسة وبحث على حده، وقد استفاد منه الباحث فى صياغة المشكلة بأسلوب علمى وتحديدها، وتدعيم مشكلة الدراسة من خلال تحديد الفجوة البحثية بين الآليات المستخدمة سابقاً، والآليات المستخدمة حالياً والمعتمدة على دراسة وتحليل بيانات فعلية لتحسين أداء الأجهزة والجهات المنوطة بتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر وتطوير أعمالها وحل مشاكلها وخصوصاً فى الاقاليم التى تواجه معدلات بطالة وفقر كبيرة.

رابعاً- المنهج:

اتفق الباحثين فى المنهج المستخدم بالدراسات السابقة على استخدام الاسلوب الوصفي أو الاسلوب الاستقرائي، بينما اختلفت فى النوع كالوصف المسحى، والوصف التحليلى، والوصف باستخدام الحصر الشامل، نظراً لملائمته لطبيعة هذه الدراسات والابحاث، وأيضاً عدم توافر البيانات الكافية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والظروف البيئة والبشرية والموارد الطبيعية لحدود مكانية معينة، حيث اختار كل باحث المنهج الملائم لطبيعة بحثه من أهداف، وتساؤلات، وفروض، ومدى توافر البيانات التى تعتمد عليها دراسته، ونظراً لتوافر البيانات الفعلية الموثقة الأمر الذى ساعد الباحث فى استخدام كل من الأسلوبين الوصفي والاستقرائي ، حيث تم القيام بدراسة أدبيات الموضوع" المشروعات الصغيرة والمتوسطة " وكذلك الموضوعات المحيطة به مثل التنمية الاقتصادية والتجارب السابقة وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وكذلك استقراء وتحليل البيانات الإحصائية والرقمية المتوفرة الخاصة بها للتوصل للنتائج والتوصيات المقترحة والتي يمكن استخدمها والاسترشاد بها في مصر.

سادساً- عرض النتائج ومناقشتها:

استفاد الدارس من الابحاث والدراسات السابقة فى كيفية عرض النتائج ومناقشتها من خلال الاطلاع على الدراسات والابحاث السابقة.

القسم الثانى: الإطار التطبيقي

١/٢ مقدمة:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية، والتي تعد مصر واحدة منها، فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة, وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة، حيث تشكل تلك المشروعات أكثر من ٩٩ % من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسب تتراوح بين ٤٥ و٨٠ %، وكذا المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢٣ و ٦١,٨ %. أما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما، فان الدراسات التي أجريت عليها تشير إلى أن هيكل الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيعا. لذا فإن المشروعات الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة(المجلس الوطني الاقتصادى،٢٠٠٢). ولها العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية, ويمكن تناول أهميتها للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

- **زيادة متوسط دخل الفرد:** تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع, وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات, وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية (سروار هوبوم، ٢٠٠٩).
- **الزيادة في جانبي العرض والطلب:** حيث يؤدى تأمين رأسمال جديد إلى زيادة جانب النمو في العرض, كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.
- **التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة واحتياجات السوق:** يعتمد التطوير على الإبداع, ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق, ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة. لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة, فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.
- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:** تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.
- **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:** تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها. حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.
- **التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية: حيث** تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها، وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى. ومما يدل

على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الريادية الصغيرة تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (٣٧) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة (المرجع السابق).

- **العمل على تطوير الاقتصاد:** المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة أو بالأفكار التي تقدمها. وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها رياديون برؤوس أموال محدودة, فقد كان "سوفت" جزاراً, بينما "فورد" كان ميكانيكي, أما "كرايستلر" فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات، أما "جيلمان" مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.
- **تعظيم العائد الاقتصادي:** على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة, وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل, ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر (المرجع السابق).

٢/٢ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في التنمية:

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل. وتُسهِم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية. فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما تَوَسَّعَ نشاط تلك المشروعات في الأسواق " غير الرسمية"، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.

تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة. فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة. وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية (عبدالمطلب، ٢٠٠٦).

١/٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في توليد القيمة المضافة

تساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي. ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها المشروعات الصغيرة، وكذلك حصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل؛ فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة في توليد الدخل القومي. ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

- جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة (الأجور والأرباح والفوائد والإيجار).
- استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

٢/٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في توفير فرص العمل:

لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلابد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشروعات الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة.. وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين هم عاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني، حيث أن نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالى المصانع تمثل ٩٩% في الدول الغربية والصين والبرازيل و٩٤% لدول شرق أسيا والمحيط الهادي و٨٢% في الدول العربية، وتمثل نسبة التشغيل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو٩٩% في الدول الغربية والصين والبرازيل و٧٩,٢% لدول شرق أسيا والمحيط الهادي و٣٣% بالدول العربية ، بالإضافة الى انها تساهم في إنتاج الصناعى بنسبة ٢٨% في امريكا، و٦٠ % في الصين والبرازيل، و٣٣% في الدول العربية، (سروار هوبوم،٢٠٠٢).

٣/٢/٢ دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مواجهة البطالة:

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة حيث أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير(المنظمة العربية للتنمية الصناعية،٢٠١٠).

٣/٢ تجربة مصر في المشروعات الصغيرة:

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام ١٩٩١ من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٨ أكثر من ٨٦ ألف مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار أميركي، منها ٤٥ ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية)، وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي ٥٣% من إجمالي المشاريع التي قام بتمويلها الصندوق بمبلغ يقارب من ١٨ مليون دولار. وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

قد لعبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء في مصر، حيث قامت المشاريع الصغيرة والمتوسطة (أقل من ٥٠ عامل) بتوظيف حوالي ٩٩% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم بنحو ٨٠ % من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل بها حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل. وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع، وتتمثل في الآتي:

- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.
- تقديم برنامج ضمان بنسبة ٥٠ % من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.
- أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.
- تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضًا لمساعدة المشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.
- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام ١٩٩١، وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المشروعات حيث أصبح هذا الصندوق أساسًا لتنمية قاعدة المشروعات الصناعية الصغيرة، ويقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد لحقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً رئيسياً في الاقتصاد المصري، حيث تعد بمثابة العمود الفقري له، ويبرز ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذه الأهمية، منها:

- حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من ٢,٥مليون مشروع يضاف سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو ٧٥% من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي.
- تمثل المشروعات الصغيرة ٨٧% من حجم المشروعات الصناعية مقارنة بـ١١% للمشروعات المتوسطة.
- تمثل المشروعات الصغيرة حوالي ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ٤٦% للمشروعات المتوسطة.
- تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية ٤%، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو ٦٠% في الصين، ٥٦% في تايوان، ٧٠% في هونج كونج، ٤٣% في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات المصرية.

ويتضح من دراسة الشكلين رقم (١) ورقم (٢) أن يعتبر قطاع الصناعات التحويلية أيضا من القطاعات الجاذبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل العدد الكلى للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي ٣٠ % كنسبة لإجمالي المشروعات العاملة في الاقتصاديات العربية. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩).

شكل رقم (١)

توزيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (منشأة) عام ٢٠١٩

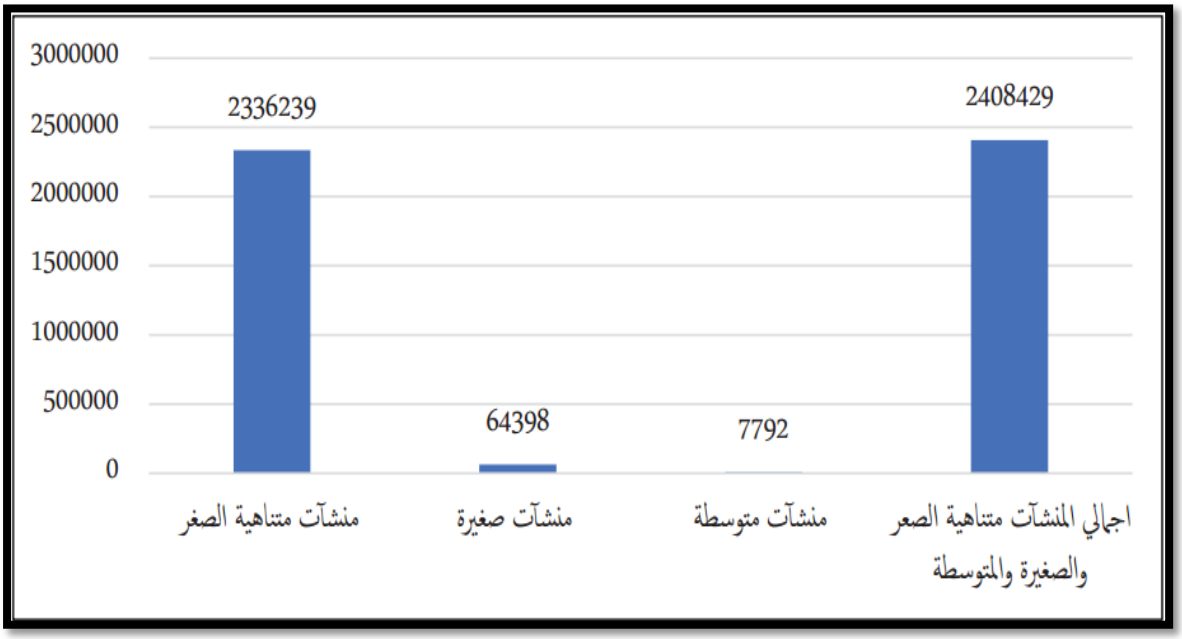

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠١٩) استبيان حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٨

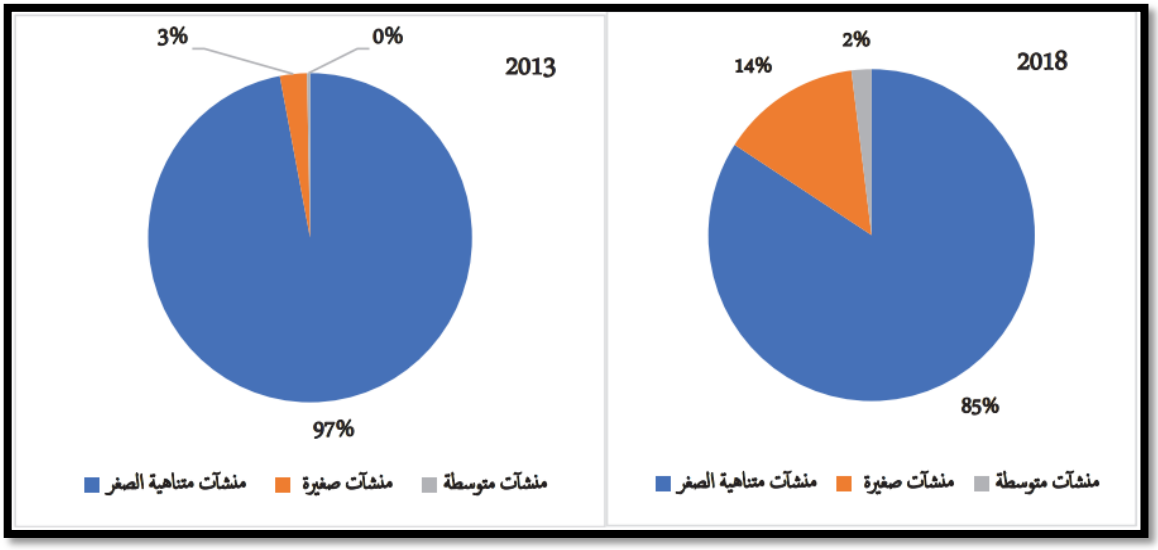

١

المصدر: صندوق النقد العربي، المرجع السابق.

القسم الثالث: الإطار التحليلي

١/٣ الاطار القانونى والتنظيمي:

تمثل المشروعات الصغيرة أهمية متزايدة في الاقتصاد القومي سواءً في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل، مما نتج عنه ظهور مصطلح المشروعات الصغيرة، ودفع العديد من المشروعات الدولية لمحاولة الوصول إلى تعريف محدد لها، الأمر الذي بات صعباً نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول بعضها البعض. ولقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر أيضاً تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المشروعات الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات. وقد عرف القانون المشار إليه المشروعات الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً.

وفيما يتعلق بالمشروعات المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة (سماح، ٢٠١١).

فيما يعرف البنك المركزي (وفقاً لأخر تعديل في ٥ مارس ٢٠١٧ بعد تحرير سعر الصرف) المنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، لا يزيد عدد العمالة بها عن ١٠عمال، ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، وتقل مبيعاتها عن مليون جنيه مصري، والمشروعات الصغيرة لا يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠٠ عاملا، ويتراوح حجم رأسمالها ما بين ٥٠ ألف جنيه إلي أقل من ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية وأقل من ٣ مليون جنيه لغير الصناعية، ويتراوح حجم مبيعاتها ما بين مليون إلى ٥٠ مليون جنيه مصري. وتعرف المشروعات المتوسطة بتلك التي يقل عدد العمال بها عن ٢٠٠ عاملا، فيما يتراوح حجم رأسمالها ما بين من 5مليون جنيه إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية.

وقد أصدرت وزارة التجارة والصناعة تعريف للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الصناعية مماثل للتعريف المستخدم من قَبل البنك المركزي المصري. وجارى إصدار تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد مناقشته من كافة الأطراف المعنية.

١/١/٣ السمات القانونية الحالية:

ما يميز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر هو وجود قانون مستقل منظم للقطاع متمثلاً في قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وتسري أحكامه على المشروعات التي تتوافر فيها شروط تطبيقه، حيث يوفر القانون عدد من الحوافز والمزايا لمشروعات القطاع من بينها على سبيل المثال:

- تخصيص حوالي ١٠% على الأقل من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار، التي لا يوجد أي نزاع بشأن ملكيتها، والاختصاص في التصرف فيها، وذلك في المناطق الصناعية، والسياحية، والمجتمعات العمرانية، وأراضي الاستصلاح الزراعي، لإقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة؛ ويتم تزويد هذه الأراضي بالمرافق وتقسيمها، وتخطيطها وطرحها للراغبين في إقامة تلك المشروعات.
- يسدد صاحب المنشأة الصغيرة لوحدات الصندوق نسبة ١% من رأس المال، بحد أقصى خمسمائة جنيه، ومائتي جنيه بالنسبة للمنشأة متناهية الصغر، من تحت حساب الرسوم، ومقابل الخدمات التي تقدم من جميع الجهات الحكومية. وتحصل لحسابها وذلك عند استلم الترخيص المؤقت ببدء النشاط.
- يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة، ومتناهية الصغر، في الأماكن التي تخصصها الأحياء، وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع، بمقابل رمزي لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن.
- لا يجوز إيقاف نشاط أي منشأة صغيرة، أو متناهية الصغر إدارياً إلا في حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانوناً, وفى هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة، وبالمدة المحددة لإزالتها، ويتم الإيقاف إذا انقضت هذه المدة دون إزالة مخالفة.
- يجرى العمل حالياً على إعداد مشروع جديد منظم لعمل المشروعات يضم إلى جانب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة المشروعات المتوسطة التي لم تكن مشمولةُ في القوانين السابقة، حيث يتم دارسة مسودة مشروع القانون حالياً من قبل عدد من الوزارات والجهات المختصة بالمشروعات ومنها وزارة التجارة والصناعة، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، البنك المركزي المصري، وزارة العدل. (قانون رقم ١٤١، ٢٠٠٤).

٢/١/٣ ملامح قانون المشروعات الصغيرة ١٤١لسنة ٢٠٠٤

- تضمن القانون تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- يستهدف القانون تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التخطيط السليم وتسهيل نفاذها للتمويل.
- تخصيص ١٠ % من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار بالدولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تخصيص ١٠ % من المشتريات الحكومية لتكون من منتجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

٣/١/٣ قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤:

- تختص الهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الاهلية.
- ينص القانون على ضوابط مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بما يضمن مصالح الطرق المعنية.
- ينشأ بالهيئة العامة للرقابة المالية وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر من الجمعيات والمؤسسات الاهلية.
- تضمنت بنود القانون إنشاء اتحاد يضم الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر يسمى (الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر).

٤/١/٣ ميزات القانون الجديد ٢٠٢٠:

تم موافقة مجلس النواب في أبريل ٢٠٢٠ على قانون جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أياً كان شكلها القانونى، لكن لم يتصدق عليه حتى تاريخه وجارى إعداد اللائحة التنفيذية للقانون.

ومن اهم الامتيازات التى جاءت بالقانون الجديد الآتى:

- إلغاء القانون السابق رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بتلك المشروعات وأى قوانين أخرى ذات الصلة منعاً للتضارب.
- تم استحداث تعريفات موحدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وصنفت على معيار رأس المال وحجم المبيعات يتميز بالشمول والمرونة، وذلك لتكون مرجع موحد لجميع الجهات التى تعمل في تنمية هذه المشروعات، ومنها على سبيل المثال: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، و وزارة المالية، والبنك المركزى، وصندوق التمية المحلية، وهيئة التنمية الصناعية، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر و.....الخ.
- التوسع في تقديم الحوافز المالية وغير المالية لتلك المشروعات، ووضع آليات مباشرة لتنفيذها والتيسير على الشباب الراغب في إقامة هذه المشروعات بمختلف الوسائل التمويلية والقانونية والادارية، بالإضافة الى تطبيق نظم مبسطة ومرنة للمعاملة الضريبية الدائمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- استحداث إجراءات ميسرة لتسجيل واستصدار الموافقات وتراخيص التشغيل الخاصة بإقامة تلك المشروعات، مع وضع أولوية لتخصيص الأراضي الشاغرة المتاحة في المناطق السياحية والمجتمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعى لهذه النوعية من المشروعات، وأيضاً مساعدة هذه المشروعات في التسويق من خلال تخصيص نسب للمشتريات الحكومية لصالح هذه النوعية من المشروعات.

٢/٣ الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في نطاق محافظات إقليم شمال الصعيد:

١/٢/٣ السمات العامة لإقليم شمال الصعيد:

- إقليم شمال الصعيد (مصر الوسطى) هو الاقليم الخامس من أقاليم مصر الجغرافية السبعة، يحده من الشمال إقليم القاهرة الكبرى ومن الجنوب إقليم اسيوط ومن الشرق إقليم جنوب مصر, وهو يضم ثلاث محافظات (بنى سويف, الفيوم, المنيا), واقليم شمال الصعيد هو إقليم وسطى يربط ما بين إقليم القاهرة الكبرى وباقي أقاليم الصعيد، ويتسم إقليم شمال الصعيد جغرافياً بأنه إقليم منفرد لأنه يحتوى على شكل دلتا مصر بصفة مصغرة في محافظة الفيوم وشكل وادى النيل في محافظتي المنيا وبنى سويف.

شكل (٣)

موقع إقليم شمال الصعيد

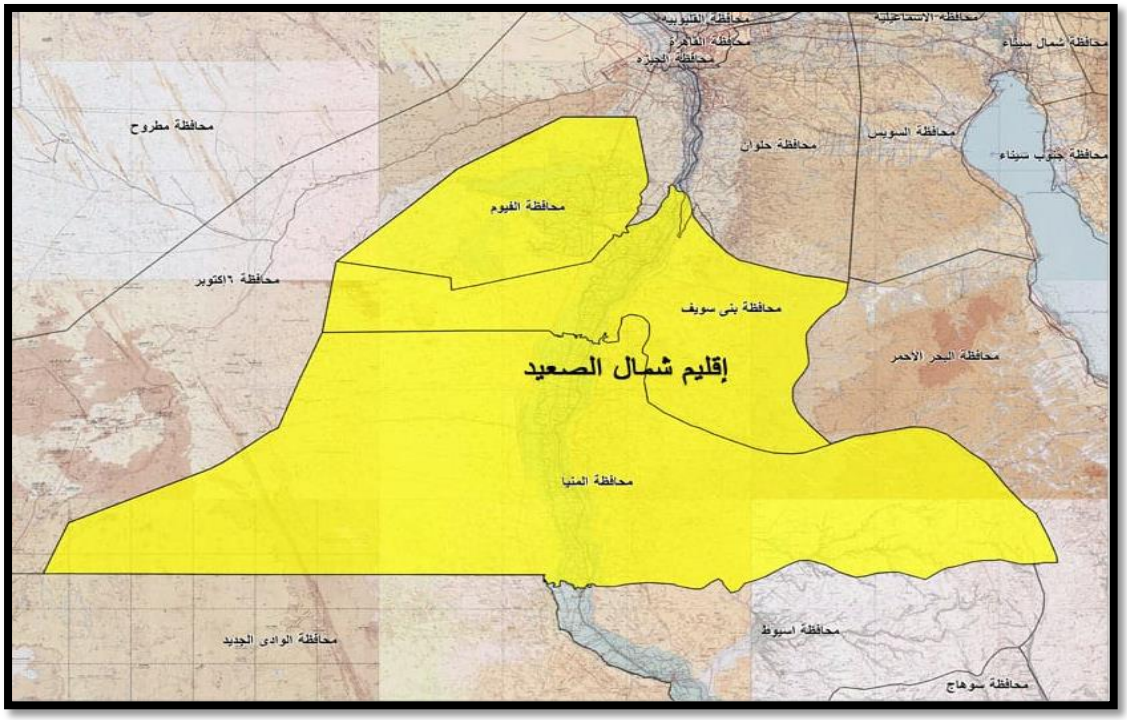

المصدر: (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ٢٠٠٥)

- تبلغ مساحة الاقليم حوالى ٧٠ ألف كم٢ تمثل نحو ٧ % من المساحة الاجمالية لمصر.
- يتكون الهيكل الإداري للإقليم من ٢٢ مركز يضم ٢٢ مدينة بالاضافة الى ثلاث مدن جديدة وهم بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة والفيوم الجديدة ويحتوى أيضاً على ٧٤٠ قرية مكونة من ١٥٨ قرية رئيسية و ٥٨٢ قرية تابعة (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ٢٠٠٥).
- يعتبر إقليم شمال الصعيد هو ثالث أقاليم مصر من حيث عدد السكان بناءا على تعدادات ١٩٨٦, ١٩٩٦, ٢٠٠٦و ٢٠١٧، حيث يمثل ١٢,٣٦ % من حيث عدد السكان مصر، كما يوجد أكثر من ٨٠ % من سكان الاقليم يعيشون في المناطق الريفية، وجد أيضا أن اكبر المحافظات تعداداً على نطاق الاقليم هى محافظة المنيا يليها محافظة الفيوم و محافظة بنى سويف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات تعددية مختلفة).

شكل رقم (٤)

معدل النمو السكانى لمحافظات إقليم شمال الصعيد مقارنة بإجمالى الجمهورية خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠١٧)

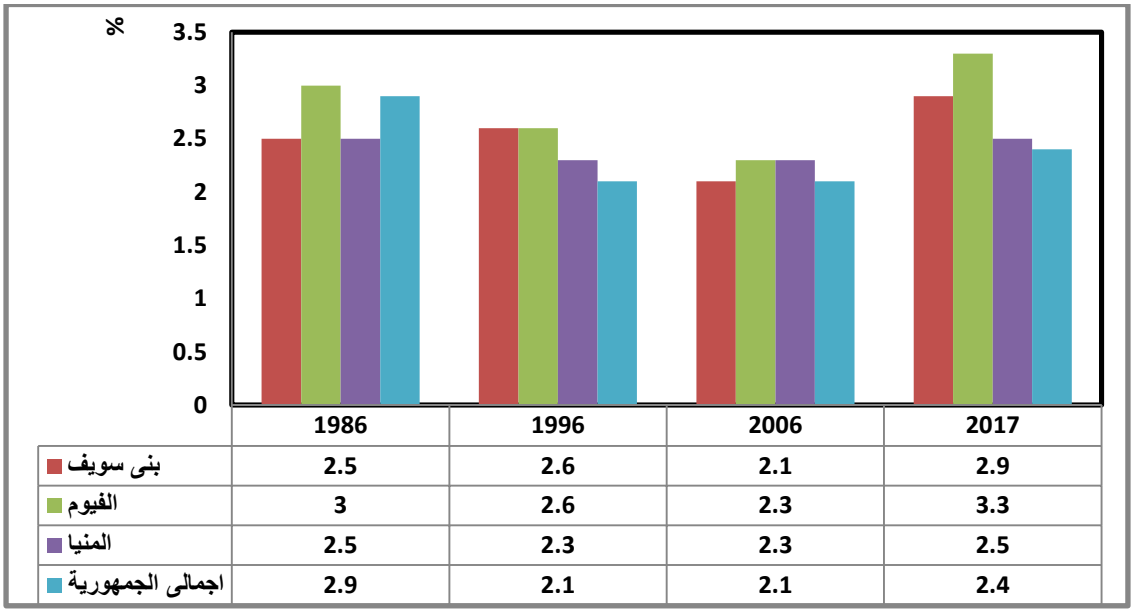

	1986	1996	2006	2017
بنى سويف	2.5	2.6	2.1	2.9
الفيوم	3	2.6	2.3	3.3
المنيا	2.5	2.3	2.3	2.5
اجمالى الجمهورية	2.9	2.1	2.1	2.4

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

٢/٢/٣ قوة العمل وعدد المتعطلين ومعدل البطالة لسكان اقليم شمال الصعيد:

تعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد مظاهر إختلال سوق العمل، والذى يُبرز بوضوح عجز الاقتصاد القومى عن توفير القدر الكافى من فرص العمل لإستعاب أعداد الراغبين والباحثين عنها في سوق العمل، أو لعدم ملائمة مخرجات المؤسسة التعليمية والتدريبية لإحتياجات ومتطلبات سوق العمل، أو لعدم قدرة أجهزة التشغيل والاستخدام على القيام بمسئولياتها تجاه سد الثغرة بين العرض والطلب لسوق العمل.

ويوضح الجدول رقم (١) تطور إجمالى قوة العمل وعدد المتعطلين ومعدل البطالة لسكان شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٧) ومنها يتبين الآتى :

- زادت إجمالى قوة العمل (١٥ – ٦٤) سنة لسكان إقليم شما الصعيد من ٣,٢ مليون عامل عام ٢٠٠٨ الى ٣,٧ مليون عامل عام ٢٠١٧ بنسبة ١٣,٦ % عن عام ٢٠٠٨، تأتى محافظة المنيا في المرتبة الاولى من إجمالى قوة العمل حيث بلغ ١,٥ مليون عامل عام ٢٠٠٨ زاد الى ١,٧ مليون عامل عام ٢٠١٧ بنسبة ١٠,٣%، ويعنى ذلك زيادة عدد السكان في سن العمل نتيجة إنتقالهم من مرحلة الطفولة (أقل من ١٥ سنة).
- زاد عدد المتعطلين (١٥– ٦٤) سنة لإجمالى سكان الاقليم من ١١٠ ألف متعطل عام ٢٠٠٨ الى ٣٢٣ ألف عام ٢٠١٧، بنسبة زيادة ١٩٣,٤% عن عام ٢٠٠٨، وتأتى محافظة المنيا في المرحلة الاولى، حيث بلغ عدد المتعطلين ٦٦ ألف متعطل عام ٢٠٠٨، حيث ارتفع الى ١٧٢ ألف متعطل عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ١٥٩,٥ % عن عام ٢٠٠٨.
- تذبذب معدل البطالة بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧ حيث بلغ أعلى معدل للبطالة بمحافظة بنى سويف ١٠,٩ % عام ٢٠١٤ وأقل معدل بطالة ٠,٧ % عام ٢٠١٠، كذلك أعلى معدل بطالة بمحافظة الفيوم ١٢,٢ % عام ٢٠١٤، وأقل معدل بطالة بها بلغ ٠,٤ % عام ٢٠١٠, كما بلغ أعلى معدل بطالة بمحافظة المنيا ١٢,٥ % عام ٢٠١٤ وأقل معدل بطالة بها ٤,٢ % عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١)

تطور قوة العمل وعدد المتعطلين ومعدل البطالة لسكان شمال اقليم شمال الصعيد

خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٧)

السنوات	إجمالى قوة العمل (١٥– ٦٤) سنة			عدد المتعطلين (١٥– ٦٤) سنة			معدل البطالة %		
	بنى سويف	الفيوم	المنيا	بنى سويف	الفيوم	المنيا	بنى سويف	الفيوم	المنيا
٢٠٠٨	٩٢١,٤	٧٨٣,٥	١٥٤١,٠	١٣,٩	٢٩,٦	٦٦,٤	١,٥	٣,٨	٤,٣
٢٠٠٩	٩٦٠,٧	٨١١,٦	١٥٥٢,٢	٣٢,٠	٢٨,٨	٦٧,٥	٣,٣	٣,٥	٤,٣
٢٠١٠	٩٩٤,١	٨٨٩,٢	١٥٩٨,١	٤٢,٥	٦١,٢	٦٦,٨	٠,٧	٠,٤	٤,٢
٢٠١١	١٠٠٣,٦	٩٨٩,٦	١٦٠٦,١	٣٩,٢	١١٢,٠	١١٠,٧	٣,٩	١١,٣	٦,٩
٢٠١٢	١٠٦٤,٦	٩٣٣,٦	١٥٩٣,٥	٥٩,٩	١٠٨,١	١٤٢,١	٥,٦	١١,٦	٨,٩
٢٠١٣	١٠٦٥,٤	٩٥٨,٨	١٦٨٧,٢	٨٢,١	٩١,٠	١٨٨,٥	٧,٧	٩,٥	١١,٢
٢٠١٤	١٠٤١,٧	٩٧٩,٩	١٧٢٤,٢	١١٣,٨	١١٩,٤	٢١٤,٩	١٠,٩	١٢,٢	١٢,٥
٢٠١٥	٩٦٥,٨	٩٨٦,٥	١٦٤٨,٣	٨٧,٩	١٠٧,٦	١٧١,٩	٩,١	١٠,٩	١٠,٤
٢٠١٦	٩٨١,٣	٩٧٣,٦	١٦٧٠,٧	٨٩,٩	٨٤,٥	١٩٤,٩	٩,٢	٨,٧	١١,٧
٢٠١٧	١٠٠٢,٩	٩٨٣,٢	١٦٩٩,٧	٧٩,٧	٧٠,٥	١٧٢,٣	٧,٩	٧,٢	١٠,١
٢٠١٨							٧,٩	٧,٢	١٠,١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة, أعداد مختلفة.

شكل رقم (٥)

تطور معدل البطالة لمحافظات إقليم شمال الصعيد فى الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٨)

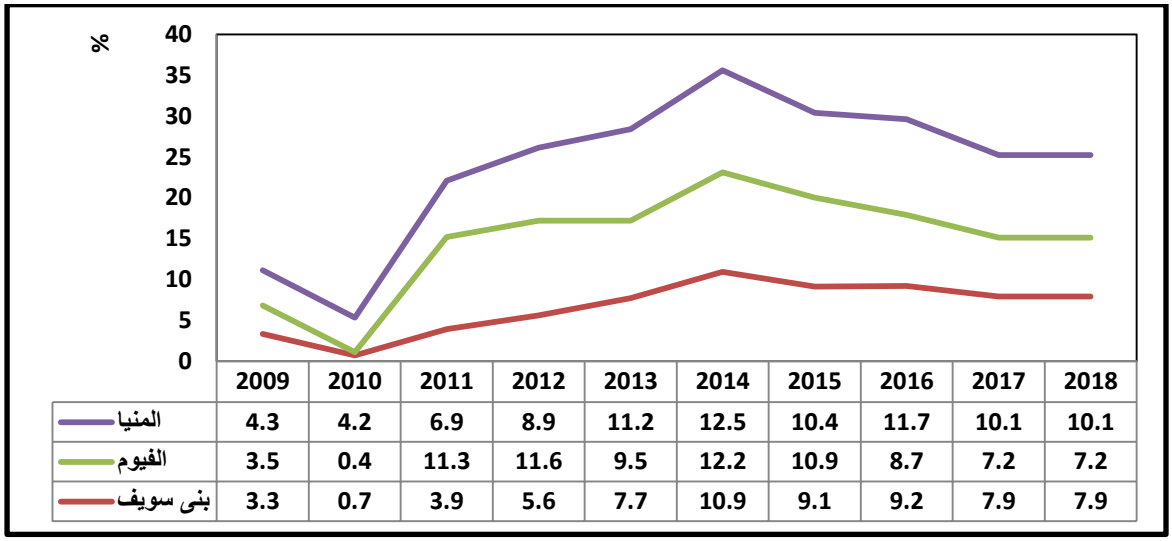

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المنيا	4.3	4.2	6.9	8.9	11.2	12.5	10.4	11.7	10.1	10.1
الفيوم	3.5	0.4	11.3	11.6	9.5	12.2	10.9	8.7	7.2	7.2
بنى سويف	3.3	0.7	3.9	5.6	7.7	10.9	9.1	9.2	7.9	7.9

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح من الجدول والشكل السابقين، أن محافظة المنيا تأتى في المرتبة الاخيرة بين محافظات اقليم شمال الصعيد من حيث معدلات البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية مصحوبة بارتفاع كلاً من الفقر وأيضاً الأمية، وكلها مؤشرات تؤثر بدورها على الوضع الاقتصادى والاجتماعي والصحي والثقافي للمحافظة.

٣/٣ تحليل الوضع الراهن للإقليم:

تم عمل تحليل رباعى(SWOT)، متمثل فى عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إقليم شمال الصعيد، وذلك للتعرف على الفرص والموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في الإقليم.

جدول رقم (٢)

تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إقليم شمال الصعيد

القطاع	نقاط القوة	نقاط الضعف	مكامن الفرص المتاحة	المخاطر والتهديدات
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• توفر الخامات الزراعية مثل (النباتات الطبية والعطرية ١٠٠% من إجمالى انتاج الجمهورية) مما يشجع على اقامة الصناعات الطبية و الادوية المستخلصة من هذه النباتات . • توافر الأملاح المعدنية: الصوديوم والبوتاسيوم من بحيرة قارون. • توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة اللازمة للصناعة. • توافر و تنوع المناطق الصناعية التي تحتضن صناعات كثيرة متنوعة. • وجود حجم ضخم من المخلفات الزراعية والقمامة. • توفر شبكة الطرق ومحاورها. • تتميز محافظة بني سويف والمنيا بكثرة المحاجر مما يشجع على اقامة مجمع صناعي ضخم قائم علي هذه الصناعات • تمتاز محافظة بنى سويف بوجود اكبر مركز تدريب مهنى مما يساعد على وجود عمالة فنية مدربة تساهم فى التنمية الصناعية فى الاقليم	• ضعف التمويل. • ضعف التسويق وعدم توافر اسواق تستوعب الإنتاج الصناعي. • غياب التنسيق بين المناطق الصناعية مما يؤدي الي تكرار الصناعات وعدم التجديد فيها. • انخفاض المستوي الفني والثقافي للعاملين مما يؤثر علي جودة واقتصاديات الإنتاج الصناعي. • عدم توافر اسواق لتسويق الانتاج الصناعي. • انخفاض النشاط الصناعي حيث يمثل نسبة لا تزيد عن 7 % من اجمالي النشاط الاقتصادي.	• اهتمام الدولة والقيادات السياسية بتطوير ودعم الصناعة. • قرب الاقليم من مسار ممر التنمية المقترح فى الصحراء الغربية. • انشاء مشروعات عالية الربحية لجذب الاستثمارات. • اهتمام العولة بتنمية الصعيد عامة واقليم شمال الصعيد خاصة. • إمكانية استخدام المخلفات الزراعية فى صناعة علف الحيوانات أو مخصبات تربة طبيعية أو فى صناعة الأخشاب أو إستخدامها كوقود تقليدي داخل المنازل. • تعزيز عمليات تدوير المخلفات بالمحافظة. • إمكانية قيام العديد من الصناعات على الموارد التعدينية المتوافرة بالمحافظة كصناعات (الطوب، الزجاج، الأسمنت، السيراميك، صناعات الرخام...)	• هجرة العمالة المدربة من المحافظة الي القاهرة ومحافظات الوجه البحري. • رفض المستثمرين الاستثمار الصناعى في المحافظة. • مخاطر السيول في محافظة بنى سويف • التخلص من مياه الصرف الصناعي والمخلفات الصلبة بطريقة غير آمنة مما يؤثر سلباً على البيئة. • استمرار الإهمال للمناطق العشوائية بالإقليم سوف يعمق مشكلة الفقر والتدهور البيئة بها.

المصدر: (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ٢٠٠٥، بتصرف)

٤/٣ دور جهاز تنمية المشروعات في إقليم شمال الصعيد خلال الفترة(٢٠١٠ – ٢٠١٩):

تأسس جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إبريل ٢٠١٧, ليحل محل الصندوق الاجتماعى, للتنمية ويتبع الجهاز لرئاسة مجلس الوزراء، ويعتبر الجهة المعنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال .يقدم الجهاز مباشرة، أو من خلال بعض الجهات التى يستعين بهم، العديد من الخدمات المالية وغير المالية. أوضحت الجهود المبذولة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء تقارير الأداء الاقتصادى والاجتماعى للجهاز خلال ٢٠١٨ – ٢٠١٩, حيث أشارت الى تنوع جهود جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للشباب في مختلف المحافظات.

وسوف نتناول بالعرض والتحليل لدور جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة فى اقليم شمال الصعيد فقط، نظراً لما تم توفيره من بيانات من الجهاز توضح وتبين ما تم توفيره من تمويلات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والاقراض المباشر بمحافظات اقليم شمال الصعيد (بنى سويف – الفيوم – المنيا) خلال الفترة (٢٠١٠ –٢٠١٩)، للإجابة على التساؤلات الخاصة بالبحث.

١/٤/٣ تطور حجم الاستثمارات والوزن النسبي للمشروعات الممولة:

يوضح الشكلين رقم (٦) ورقم (٧) تطور حجم استثمارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة فى محافظات اقليم شمال الصعيد، والوزن النسبى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والاقراض المباشر من إجمالى استثمارات جهاز تنمية المشروعات خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩):

شكل رقم (٦)

تطور حجم استثمارات جهاز تنمية المشروعات في اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٩)

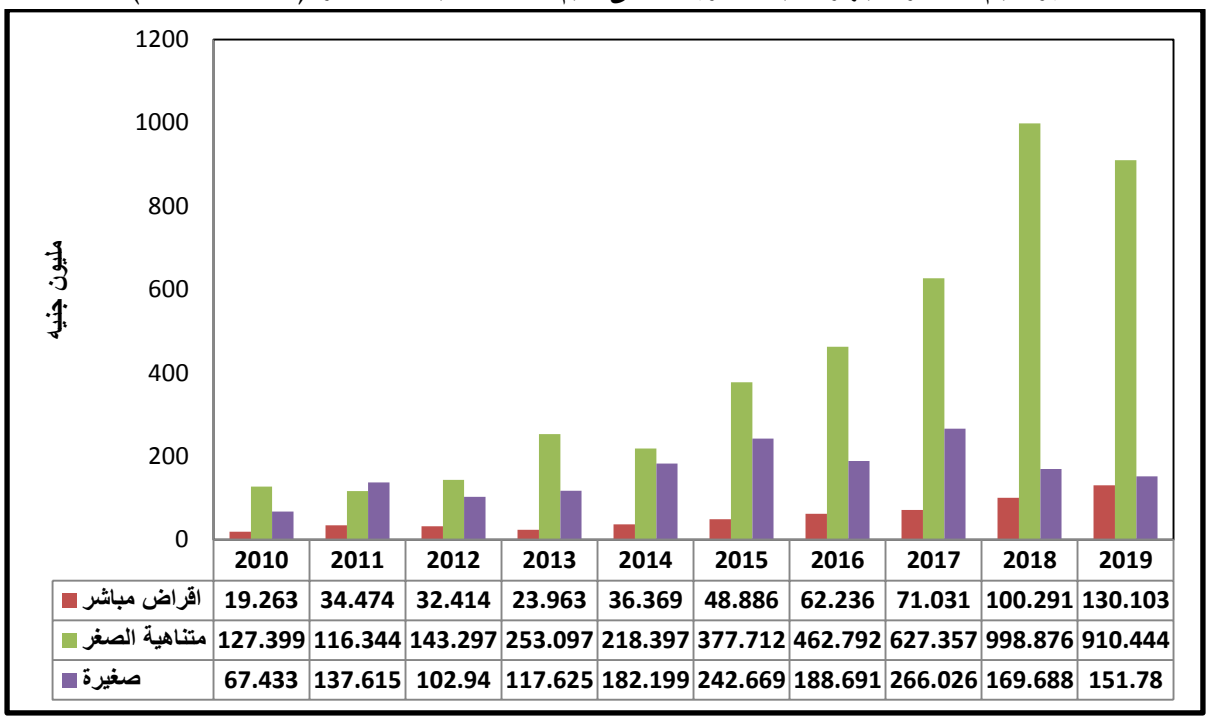

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اقراض مباشر	19.263	34.474	32.414	23.963	36.369	48.886	62.236	71.031	100.291	130.103
متناهية الصغر	127.399	116.344	143.297	253.097	218.397	377.712	462.792	627.357	998.876	910.444
صغيرة	67.433	137.615	102.94	117.625	182.199	242.669	188.691	266.026	169.688	151.78

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم (٧)

التوزيع النسبى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والاقراض المباشر

من إجمالى استثمارات جهاز تنمية المشروعات خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩)

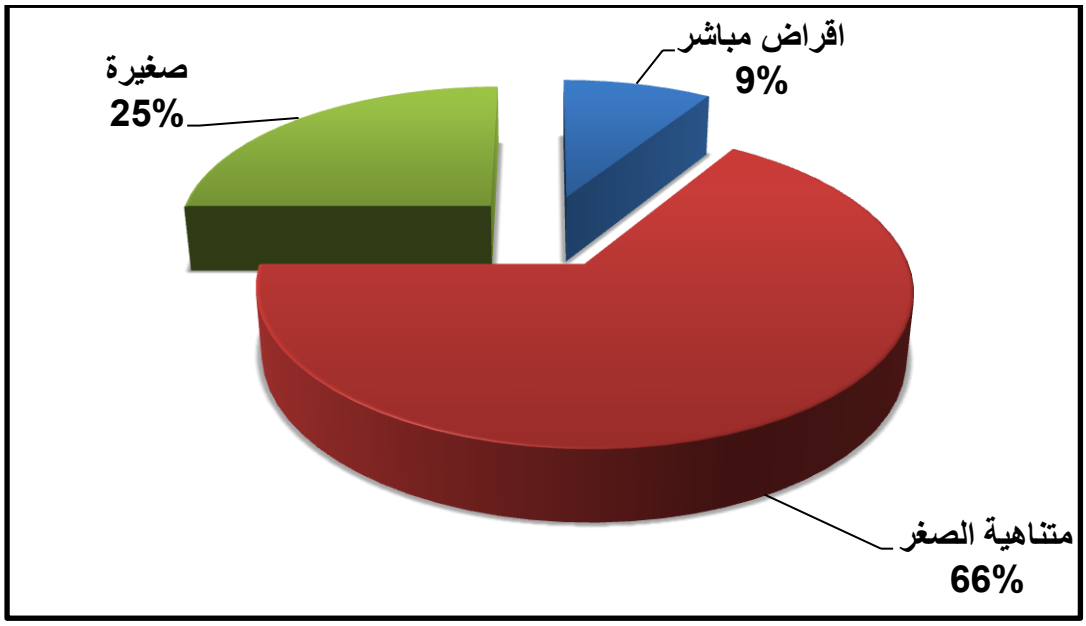

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الشكلين السابقين مايلى:

- تم ضخ استثمارات تقدر بنحو ٦,٤٢ مليار جنيه لمحافظات إقليم شمال الصعيد لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والاقراض المباشر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩).
- تم تمويل المشروعات متناهية الصغر بنسبة ٦٦ % من إجمالي حجم الاستثمارات و٢٥ % للمشروعات الصغيرة و٩ % للإقراض المباشر, ويرجع ذلك لزيادة نسبة تمويل المشروعات متناهية الصغر ابتداء من عام ٢٠١٥ حتى نهاية عام ٢٠١٩ وذلك لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل، وأيضاً زيادة تمويل الاقراض المباشر ولكن بنسب قليلة مع تناقص تمويل المشروعات الصغيرة ابتداءً من عام ٢٠١٧.

٢/٤/٣ تطور حجم الاستثمارات والوزن النسبي للمحافظات الممولة:

يبين الشكلين رقم (٨) ورقم (٩) تطور حجم ونسبة الاستثمارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٩).

شكل رقم (٨)

تطور حجم استثمارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩)

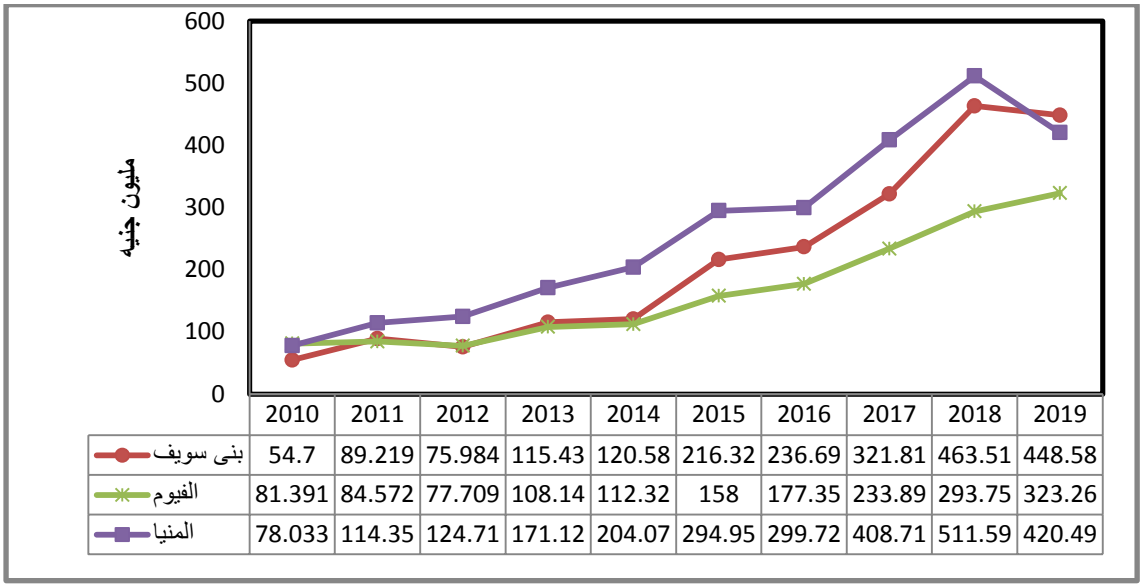

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنى سويف	54.7	89.219	75.984	115.43	120.58	216.32	236.69	321.81	463.51	448.58
الفيوم	81.391	84.572	77.709	108.14	112.32	158	177.35	233.89	293.75	323.26
المنيا	78.033	114.35	124.71	171.12	204.07	294.95	299.72	408.71	511.59	420.49

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم (٩)

التوزيع النسبي لإجمالي استثمارات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات إقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩)

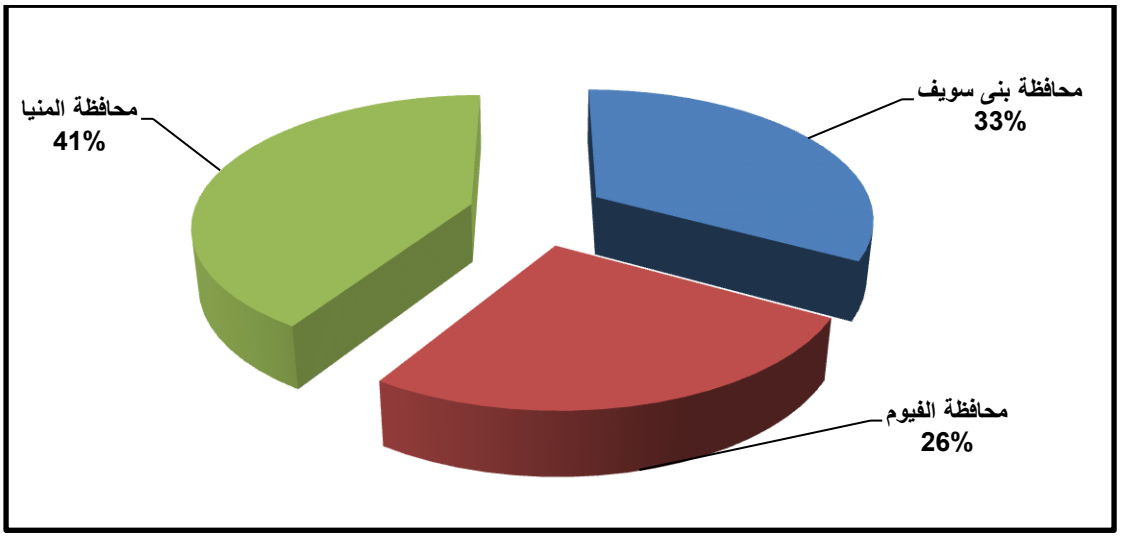

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الشكلين السابقين مايلى:

- ارتفع تمويل حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٨) إلى نحو ١٩٠% تم عاود الانخفاض إلى نحو ٩٤ % عام ٢٠١٩.

- استحوذت محافظة المنيا على متوسط نسبة ٤١ % من إجمالى حجم الاستثمارات ومحافظة بنى سويف على نسبة ٣٣ % ومحافظة الفيوم على نسبة ٢٦ % خلال الفترة المذكورة عالية.
- قام جهاز بتمويل المشروعات لمحافظة بنى سويف بالنصيب الاكبر عام ٢٠١٩ بنسبة ٣٨% (٤٤٨ مليون جنيه من إجمالى ١١٩٢ مليون جنيه) أكبر من محافظة المنيا التى حصلت على نسبة ٣٥% (٤٢٠ مليون جنيه من إجمالى ١١٩٢ مليون جنيه), وحصلت أيضاً محافظة الفيوم على نسبة ٢٧ %.

٣/٤/٣ تطور فرص العمل والوزن النسبي للمحافظات الممولة:

يبين الشكل رقم (١٠) تطور فرص العمل التى تم اتاحتها من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩).

شكل رقم (١٠)

التطور العددى لفرص العمل المتاحة من خلال

تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩)

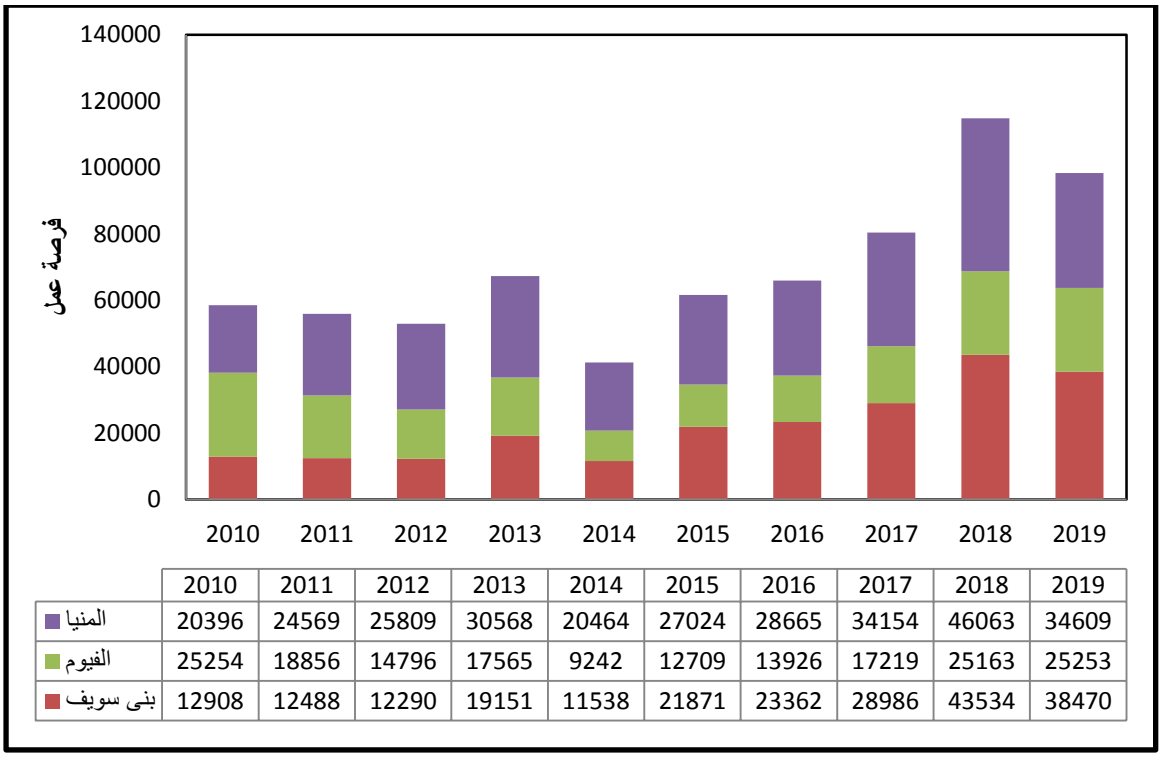

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المنيا	20396	24569	25809	30568	20464	27024	28665	34154	46063	34609
الفيوم	25254	18856	14796	17565	9242	12709	13926	17219	25163	25253
بنى سويف	12908	12488	12290	19151	11538	21871	23362	28986	43534	38470

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصفيرة والمتوسطة

يتضح من الشكل السابق أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة قام بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة لتوفير فرص عمل بإقليم شمال الصعيد على النحو التالي:

- تم توفير عدد (٦٩٦) ألف فرصة عمل بالإقليم منها ١٤ ألف فرصة عمل نتيجة الاقراض المباشر , ٦٢٨ ألف نتيجة المشروعات متناهية الصغر و ٥٤ ألف نتيجة تمويل المشروعات الصغيرة.

- استحوذت المشروعات متناهية الصغر على ٩٠ % من فرص العمل التى تم توفيرها, و ٨ % من فرص العمل تم توفيرها بواسطة الصناعات الصغيرة و ٢ % نتيجة الاقراض المباشر.
- ارتفعت فرص العمل بمقدار ١٨٧ % في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٥ وذلك نتيجة زيادة حجم التمويل لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذى ارتفع الى ١٩٠% عام ٢٠١٨.
- انخفضت فرص العمل عام ٢٠١٩ بنسبة ١٥ % مقارنة بعام ٢٠١٨ وذلك نتيجة خفض حجم التمويل بنسبة ٦% عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨.
- استحوذت محافظة المنيا على نسبة ٤٢% % من فرص العمل، يليها محافظة بنى سويف بنسبة ٣٢%، ومحافظة الفيوم بنسبة ٢٦ %.
- انخفضت فرص العمل بمحافظة المنيا بمعدل ٢٦% عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨, وهى أعلى نسبة انخفاض في فرص العمل مقارنة بمحافظة بنى سويف التى انخفاض فرص العمل بها الى ١٢ %, بينما استقرت فرص العمل في محافظة الفيوم بدون تغيير.

٤/٤/٣ تكلفة فرصة العمل في المشروعات التى تم تمويلها من خلال جهاز تنمية المشروعات:

يبين الشكل رقم (١١)، والجدول رقم (٣) تطور تكلفة فرصة العمل التى تم اتاحتها من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات اقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

شكل رقم (١١)

تطور تكلفة فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظات إقليم شمال الصعيد خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

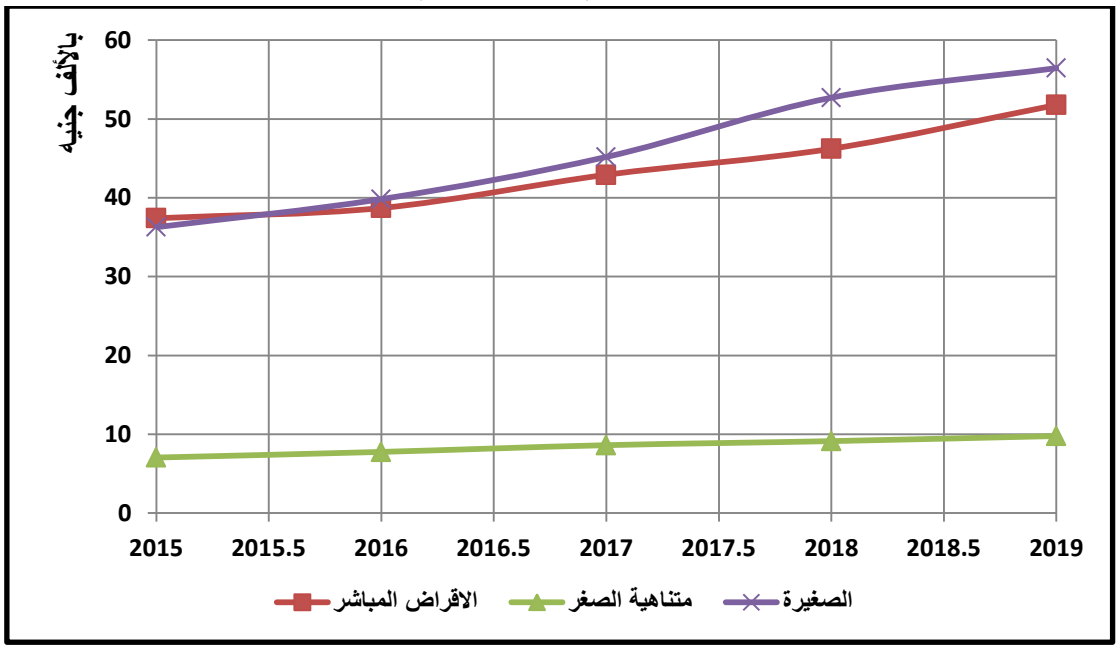

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصفيرة والمتوسطة

جدول رقم (٣)

تكلفة فرصة العمل حسب نوع المشروع

الاقراض المباشر، المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

قبل تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦ وبعده

السنة	تكلفة فرصة العمل للإقراض المباشر			
	محافظة بنى سويف	محافظة الفيوم	محافظة المنيا	المتوسط
2015	37.6	37.0	37.6	37.4
2016	40.7	37.1	39.7	38.7
2017	45.0	41.9	42.6	42.9
2018	48.3	45.6	45.6	46.2
2019	52.5	50.5	53.7	51.8
تكلفة فرصة العمل في المشروعات متناهية الصغر				
2015	6.9	7.0	7.2	7.0
2016	7.6	7.7	7.9	7.8
2017	8.5	8.5	8.7	8.6
2018	9.2	8.8	9.2	9.1
2019	10.2	9.4	9.6	9.8
تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة				
2015	35.5	35.7	37.1	36.3
2016	38.7	39.3	41.2	39.8
2017	44.5	46.2	45.0	45.2
2018	48.5	55.1	54.6	52.7
2019	55.9	56.7	56.6	56.4

المصدر: اعتمادا على بيانات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الشكل والجدول السابقين مايلى:

- تكلفة فرصة العمل في مشروعات الاقراض المباشر والصغيرة تعادل خمسة أضعاف تقريباً تكلفة فرصة العمل في المشروعات متناهية الصغر.
- قرار تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦ لم يكن له تأثير كبير على معدل زيادة تكلفة فرصة العمل.
- بلغ متوسط عدد فرص العمل المتاحة خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩) نحو ٣ فرص عمل لكل ١١٧ ألف جنيه بالنسبة لحجم الاقراض المباشر، ونحو فرصة عمل واحدة للمشروعات متناهية الصغر لكل ٧٧٠٠ جنيه، ونحو ٣ فرص عمل للمشروعات الصغيرة.

٥/٣ النتائج:

كشفت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي عن النتائج الاتية:

- تم تمويل نحو ٥٧٢٣٢٨ مشروعاً بمحافظات إقليم شمال الصعيد (٤٧٥٠ مشروعاً إقراض مباشر , ٥٥١٥٨٢ مشروعاً متناهي الصغر, ٣٥٩٩٦ مشروعاً صغيراً)، بقروض بلغت نحو ٦,٤٢١ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٩).
- وفرت هذه المشروعات نحو ٦٩٦ ألف فرصة عمل، مما اسهم في ارتفاع مساهمة محافظات الاقليم في الناتج القومى الإجمالى، والمساهمة في خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل وتقليل حدة الفقر في الاقليم.
- فرص العمل التى تم توفيرها من هذه المشروعات كافية للقضاء تماماً على البطالة في محافظات إقليم شمال الصعيد, لكن لم يحدث ذلك, بل زادات البطالة خلال الفترة محل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:
  - وجود أخطاء فى بيانات جهاز تنمية المشروعات.
  - إغلاق الكثير من هذه المشروعات التى تم تمويها من الجهاز وتم تسريح العمالة التى كانت تعمل فيها.
  - تقديرات خاطئة لفرص العمل التى تم وضعها من قبل الجهاز للمشروعات وهى أكبر بكثير مما يحتاجه المشروع فعلياً أيسواء كان المشروع متناهى الصغر أو صغيراً.
  - حجم الاستثمار غير كافى لإقامة مشروع وخصوصاً المشروعات متناهية الصغر.
  - عدم وجود العديد من تلك المشروعات منفذ فعلياً.
- استحوذت المشروعات متناهية الصغر على ٩٠ % من فرص العمل التى تم توفيرها, و ٨ % للمشروعات الصغيرة و ٢ % نتيجة الاقراض المباشر.
- ارتفعت فرص العمل بمقدار ١٨٧ % في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٥ وذلك نتيجة زيادة حجم التمويل لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذى ارتفع الى ١٩٠% عام ٢٠١٨، ثم عاودت الانخفاض عام ٢٠١٩ بنسبة ١٥ % مقارنة بعام ٢٠١٨ وذلك نتيجة لخفض حجم التمويل بنسبة ٦% عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨.
- تكلفة فرصة العمل في مشروعات الاقراض المباشر والصغيرة تعادل تقريباً خمسة أضعاف تكلفة فرصة العمل في المشروعات متناهية الصغر, بالإضافة الى أن تحرير سعر الصرف لم يكن له تأثير كبير على المعدل السنوى لزيادة تكلفة فرصة العمل، مما يستدعى تعظيم دور هذه المشروعات في تنمية المحافظات.
- يلعب جهاز تنمية المشروعات دورا كبيراً وهاماُ فى تمويل الكثير من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة لتوفير الاحتياجات المحلية وتوفير فرص عمل طبقاً للقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر والذى نظم أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، على الرغم من أنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة ولكن تم ملاشاة القصور فى ذلك القانون فى القانون الجديد والذى تمت الموافقة عليه من مجلس النواب فى أبريل ٢٠٢٠.
- تُعَد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام أصحاب المشروعات الصغيرة في مصر.

٦/٣ التوصيات:

فى ضوء النتائج السابقة يوصى الدارس بتطبيق عدد من التوصيات الآتية:

- سرعة القانون الجديد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ولائحته التنفيذية، والذى يعمل على إزالة المعوقات والقضاء على البيروقراطية، وإتاحة فرص التمويل والتطوير وتهيئة سياسات التحفيز بمختلف أشكالها، مما يسهم فى تعيق الصناعة المحلية يتطلب ذلك تفعيل الركائز الثلاثة الأساسية الآتية:
- يجب أن تولي الحكومة هذا القطاع أهمية كبرى وأولوية أولى فى الوقت الحالى، نظراً لان قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يعتبر فرس الرهان وطوق النجاة في التصدي لأزمة البطالة، والحد من الفقر واختلال ميزان المدفوعات خصوصاً الميزان التجارى في مصر في المرحلة المقبلة لما يتميز به هذا القطاع من استحواذه على نسبة ٨٢ % من الحجم الإجمالي للعمالة كما أنه يوفر فرص عمل ثابته تؤمن عيشاً كريماً للأفراد والأسر، كما يشكل نواة للمشروعات الكبرى، ويشكل نحو ٨٠ % من حجم الناتج المحلى الإجمالي، ونحو ٩٩ % من إجمالى المنشآت العاملة فى مصر.
- التأكيد على أهمية وضع خطة استراتجية واضحة ومتوازنة ومحددة الاهداف لعمل جهاز تنمية المشروعات، تتماشى مع الاهداف الاستراتيجية لرؤية مصر بحلول عام ٢٠٣٠، تراعى المزايا النسبية بكافة المحافظات، وكذا التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة للعمل سوياً لتحقيق أهداف الخطة.
- أهمية وجود آليات واضحة للتقييم والمتابعة لأنشطة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في الكشف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات سواء كانت(إدارية – فنية – تكنولوجيا – تسويقية –مالية – سياسات اقتصادية– ..... الخ), وتذليل هذه العقبات والمعوقات واستخلاص الدروس المستفادة أيضاً للاستفادة منها فى التخطيط ورسم السياسات للمشروعات الحالية والمستقبلية وذلك لتحسين أداء الجهاز ولكى يؤدى دوره بكفاءة وفاعلية, ولا تنقطع صلة الجهاز بالمشروع بمجرد انتهاء التمويل.
- التأكيد على ضرورة قيام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإصدار تقارير دورية شهرية او ربع سنوية او سنوية بالأنشطة التى تمت خاصة تلك المشروعات في جميع محافظات الجمهورية مثلما يحدث في وزارة المالية والبنك المركزى وذلك تحقيقاً لمبدأ الحوكمة.
- توفير المعلومات عن نوع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة التى يمكن إنشائها في كل إقليم معتمده على توافر الموارد المتاحة بالإقليم وتحل محل الواردات، وكذا البط بين تلك المشروعات والمشروعات الكبرى ليزيد المكون المحلى للمنتج.
- دراسة احتياجات السوق والواردات وتحديد أنشطة المشروعات والتنسيق مع الجهات الادارية والمحلية لتوفير وتخصيص مناطق صناعية وتوفير الخدمات بها (كهرباء – مياه – طرق –.....).
- إنشاء شركة مملوكة للجهاز وذلك للقيام بتوفير المعدات ومستلزمات الانتاج محلياً ودولياً لهذه المشروعات بأسعار مناسبة لأصحاب المشروعات للراغبين والقيام أيضاً بتسويق منتجات تلك المشروعات محلياً ودولياً.
- تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية "إيدمو " في تعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية، ونقل التجارب الناجحة والتكامل وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.

قائمة المراجع

١. محمد حامد الصياد (٢٠٠٦)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة, منظمة العمل العربية، ص٧.

٢. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، مقرها فيينا بالنمسا، والهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وتعزيز التعاون الدولي.

٣. حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة, دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، الكويت.

٤. صابر أحمد عبد الباقي (مارس. ٢٠٠٩)، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة, كلية الآداب، جامعة المنيا, مصر.

٥. سلمان، ميساء حبيب (٢٠٠٩)، (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية) دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

٦. الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها (٢٠١٣): دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٧. صالح، إدريس محمد (٢٠٠٩)، (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

٨. سروار هوبوم (٢٠٠٢)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

٩. سماح مصطفي عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية.

١٠. حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.

١١. سماح مصطفي عبد الغني (٢٠٠٧)، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية.

١٢. وزارة التجارة الخارجية (يناير.٢٠٠٢)، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة،.

١٣. أحمد ماهر، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

١٤. صندوق النقد العربي (٢٠١٩)، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

١٥. نعمة الله نجيب ابراهيم (٢٠٠٠)، أسس علم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية.

١٦. عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٢)، الدار الجامعية، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الاسكندرية.

١٧. المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى (لجنة آفاق التمية الاقتصادية والاجتماعية) (يونيو. ٢٠٠٢)، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
١٨. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (سبتمبر.٢٠١٠)، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
١٩. حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠١٣)، تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.
٢٠. بيومى موسى (مارس. ١٩٩٨)، تأثير التأمينات الإجتماعية على الصناعات الصغيرة في مصر، معهد التخطيط القومى.